النظام الدستوري الشبه الرئاسي

التعريف : النظام الشبه الرئاسي أو النصف الرئاسي هو خليط بين النظام الرئاسي والبرلماني يتوسط النظام شبه الرئاسي بين النظامين البرلماني والرئاسي، وقد برز كمحاولة لمعالجة أوجه القصور في كلاهما., حيث يكون فيه رئيس الدولة, ورئيس الوزراء شريكان في تسيير شؤون الدولة، ويختلف توزيع هذه السلطات بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء من بلد إلى آخر، ويختلف هذا النظام عن النظام البرلماني في أن رئيس الجمهورية يتم انتخابه من طرف الشعب بالاقتراع العام المباشر, بينما يختلف عن النظام الرئاسي في أن رئيس الوزراء مسؤول سياسيا أمام البرلمان ويستطيع البرلمان محاسبته وعزله.

النظام الشبه رئاسي" لم يُستخدم من قبل العلماء والباحثيين في علم السياسة إلا عام ١٩٧٠ باستخدامه من قِبل السياسي الفرنسي و الباحث في علم الإجتماع موريس دوفورجيه Maurice Duverger الذي قام بتصنيفه كنظام حُكم سياسي مُستقل عن كلا النظاميين الرئاسي والبرلماني.

حيث تقوم الأنظمة الشبه رئاسية على دستور يحدد طريقة انتخاب رئيسها مع تمتيعه بسلطات خاصة، وكذا وجود وزير أول يقود الحكومة حيث يستطيع البرلمان إسقاطها, كما هو الحال في النظام البرلماني. ومن اشهر الأنظمة الشبه الرئاسية, النظام الفرنسي والنظام البرتغالي.

النـظام الشبه الرئاسي النموذج الفرنسي

التعريف : تحولت أغلب بلدان أوروبا وأميركا اللاتينية إلى النظام المختلط مدفوعة بالأزمات السياسية المترتبة على النظام الرئاسي والتي غالبا ما تكون لها نتائج سلبية جدا على الاستقرار وعلى النمو الاقتصادي .

ففي فرنسا مثلا، أقر دستور ١٨٤٨ النظام الرئاسي لكن الصراع السياسي بين السلطة التنفيذية والتشريعية أنهى تلك التجربة بانقلاب عسكري قاده لويس نابليون بونابارت في الثاني من دجنبر ١٨٥١.

حيث ظهرت بوادر النظام شبه الرئاسي مع صدور دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة سنة (١٩٥٨) الذي طرحه شارل ديغول, ونص فيه على اعتماد النظام

المختلط، وتكرس ذلك بانتخاب رئيس الجمهورية عبر الاقتراع العام المباشر - وليس بالتصويت في البرلمان- منذ عام ١٩٦٢

قامت الجمهورية الفرنسية عام ٢٠٠٢ بتعديلات دستورية تحد من حالات التعايش إذ كان الدستور قبل عام ٢٠٠٢ يُحدد مدة ولاية رئيس الجمهورية بسبع سنوات والبرلمان بخمس سنوات. فكانت هذه المُدد تُسهل وصول برلمان معارض لرئيس الجمهورية فيصبح الرئيس مجبراً على التعايش مع رئيس وزراء لا ينتمي لحزبه في آخر سنتين من ولايته الرئاسية. مما يسبب اضطرابات ومشاحنات سياسية, لذا تم تعديل الدستور, بتقليص الولاية الرئاسية عام ٢٠٠٢ بالاستفتاء لتصبح خمس سنوات بدل من سبعة ووافق عليها الشعب الفرنسي. بمقتضى التعديلات الدستورية المُتبناة، والتي قُلصت حالات حكومات التعايش الفرنسية بشكل كبير وأصبحت الانتخابات تفرز رئيس جمهورية ورئيس وزراء ينتمون إلى غالبية برلمانية واحدة.

الخصائص: كلما كان الرئيس يتمتع بمساندة الأغلبية البرلمانية فإن موقف الحكومة قوي بالنظر إلى أن الرئيس هو من يعينها وله ان يقيل رئيس الوزراء رغم عدم وجود ما يخول له ذلك في الدستور, فهو بذلك يكتسب قوة كبيرة تتجاوز أحيانا سلطة الرئيس في النظام الرئاسي.

من حق الحكومة إصدار قرارات لها فاعلية القوانين بشرط موافقة رئيس الجمهورية على ذلك. ولها الحق في اقتراح القضايا التي يجب مناقشتها في مجلس الشعب ويمكن أن تشترط على مجلس الشعب الكيفية التي يجب أن يتم بها مناقشة هذه القضايا كأن تشترط أن يتم مناقشتها بدون تعديل ولا إضافة أوان يتم التصويت عليها بنعم أو لا.

هذا النظام يعطى لرئيس الجمهورية حق حل مجلس الشعب والمطالبة بانتخابات جديدة للمجلس بشرط ألا يسيء استخدام هذا الحق. بمعنى لا يجب على رئيس الجمهورية المطالبة بانتخابات جديدة للمجلس أكثر من مرة واحدة في كل سنة. ومن جهة أخرى يمكن للجمعية الوطنية فصل رئيس الوزراء أو أي وزير آخر عن طريق سحب الثقة منهم. كما أن لرئيس الجمهورية الحق في فرض قانون الطوارئ. والحق في استفتاء الشعب في قضايا يراها هامة ونتائج هذا الاستفتاء لها قوة القانون في الدولة.

يتميز النظام شبه الرئاسي بانتخاب الرئيس لكن الحكومة تنبثق من البرلمان وتكون مسؤولة أمامه وأمام الرئيس. وتبقى المرجعية الدستورية في هذا النظام في يد المجلس الدستوري. الذي تختلف طرق وكيفية اختياره وتكوينه من دولة الى أخرى, حيث يتكون المجلس الدستوري في فرنسا من تسعة أعضاء يتم اختيارهم لمدة تسعة سنوات اذ يختار رئيس الجمهورية ثلاث أعضاء، ويختار رئيس مجلس الشعب ثلاث أعضاء، ويختار رئيس مجلس الشيوخ ثلاث أعضاء.

النظام المجلسي او حكومة الجمعية النيابية

التعريف: يقوم النظام المجلسي أو نظام حكومة الجمعية النيابية على أساس وضع اختصاصات السلطتين التشريعية والتنفيذية في يد جمعية نيابية وهي هيئة منتخبة من الشعب. فهذا النوع من الأنظمة يقوم على فكرةٍ أنَّ البرلمان يجب أن يحتل مكانة الصدارة داخل الدولة, وان يباشر جميع السلطات، وان تكون له الكلمة العليا في إدارة شؤون البلاد لأنه هو الممثِّل الوحيد للشعب. وبما ان البرلمان لا يمكنه مباشرة جميع أعمال الوظيفة التنفيذية بنفسه، فهو يعهد بها إلى هيئة يختارها بنفسه ويحدِّد لها اختصاصاتها و صلاحياتها, بحيث تكون تابعة له وخاضعة له خضوعاً تامّاً، وهو يعتبر بمثابة لجنة يُشكِّلها البرلمان لتقوم بتنفيذ سياسته، وتخضع لأوامره وتوجيهاته.

وقد طبق هذا النظام في فرنسا سنة ١٧٩٣ لكن الظروف السياسية التي سادت حينها أدت الى انقلاب الجهاز التنفيذي على المجلس واستحواذه على كل السلط فتحول النظام من نظام مجلسي الى نظام دكتاتوري.

ويعتبر النموذج السويسري هو النموذج الذي استطاع ان يطبق هذا النظام وان يحافظ عليه لسنوات، من خلال هيمنة الجمعية الفدرالية على الحياة السياسية داخل الدولة.